Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد الثامن عشر || تاريخ الإصدار 2026-09-20

نظام الأحزاب السياسية في اليابان (دراسة تحليلية)

Political Parties System in Japan)Analysis study)

م.م زينب عباس راضي

Zainab Abbas Rady

جامعة البيان/كلية القانون

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61830

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية،قام الاحتلال الأمريكي بالأشراف المباشر على إعادة بناء النظام السياسي لليابان، مستندًا بذلك إلى مبادئ الديمقراطية الليبرالية. فقد تم إنهاء فكرة تقديس الإمبراطور، ونُقلت السلطة الفعلية إلى البرلمان. في ضل هذه التحولات، ظهرت قوى اشتراكية وأخرى محافظة على الساحة السياسية، وفي عام 1955، حدث تحول مفصلي أعاد تشكيل المشهد السياسي الياباني، حيث اندمجت الأحزاب المحافظة المتنافسة لتأسيس الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) بهدف التصدي لتنامي نفوذ القوى اليسارية والاشتراكية. فأسفر ذلك عن ظهور ما يُعرف بـ "نظام 1955"، الذي تميز بسيطرة الحزب الليبرالي الديمقراطي شبه المطلقة على مقاليد الحكم.

الكلمات المفتاحية: الحزب الليبرالي الديمقراطي، الأحزاب السياسية، النظام السياسي الياباني، نظام 1955.

Abstract:

After Japan's defeat In World War II, the American occupation directly oversaw the reconstruction of Japan's political system, based on the principles of liberal democracy. The concept of the emperor's deification was abolished, and real power was transferred to parliament. Amid these transformations, socialist and conservative forces emerged on the political scene. In 1955, a pivotal shift occurred that reshaped the Japanese political landscape, as rival conservative parties merged to form the Liberal Democratic Party (LDP) with the aim of countering the growing influence of leftist and socialist forces. This resulted in what became known as the "1955 regime," characterized by the LDP's near-absolute control of the government.

Keywords: Liberal Democratic Party (LDP), Political Parties, Japanese Political System, 1955 System.

المقدمة:

تتسم الحياة السياسية في اليابان بوجود نظام برلماني قائم على التعددية الحزبية، حيث برز الحزب الليبرالي الديمقراطي المحافظ كقوة مهيمنة منذ عام 1955، مما ساهم في تحقيق استقرار سياسي طويل بفضل سيطرة حزب واحد بشكل رئيسي على المشهد السياسي، فالحزب الليبرالي الديمقراطي يعتبر القوة الأبرز على الساحة السياسية، ويميل إلى تعزيز العلاقات والتحالف مع الولايات المتحدة، وفي المقابل تسعى أحزاب المعارضة الأخرى، مثل الحزب الديمقراطي الدستوري، إلى طرح خيارات سياسية تنافسية، فالديمقراطية في اليابان مرت بمراحل عديدة منذ عهد الإمبراطور(ميجي)الذي جاء بدستور سُمي آنذاك بدستور(ميجي) عام 1899 ،والذي افسح

المجال للحياة الحزبية في اليابان في ذلك الوقت ومن ثم جاء مايسمى بديمقراطية(تايشيو) والذي نُشطت في عهده الحركة السياسية الحزبية بأفكارسياسية جديدة ومن بعدها جاءت الحرب العالمية الثانية والتي تعد النقلة الأساسية والحركة المفصلية لتطوير الحياة السياسية والحزبية في اليابان.

أشكالية البحث:

تكمن أشكالية البحث حول هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي على الساحة السياسية في اليابان منذ عام 1955 وحتى الآن على الرغم من التحولات الديمقراطية التي شهدتها اليابان ،وهذا ما يجعلنا نطرح سؤال مهم حول فاعلية الأحزاب الأخرى المعارضة في عملية صنع القرار؟ ومامدى فاعلية الحزب الليبرالي الديمقراطي وفصائله في صنع السياسات العامة في اليابان.

فرضية البحث:

ان هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي تعود الى قدرة هذا الحزب على التكيف مع الواقع الياباني ،مما أضفى قوة سياسية مهيمنة لعقود طويلة نتيجة لعمله المستمر مما ادى ألى إضعاف قوة الأحزاب الأخرى المعارضة له فالحزب الليبرالي الديمقراطي له الدور الأكبر والفاعلية القصوى في عمليات صنع القرار السياسي نتيجة لتوجهاته المحافظة أجتماعياً وتبنيه الفكر الليبرالي اقتصادياً .

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الحديث كإطار أساسي لفهم تقسيمات الأحزاب السياسية في اليابان، مستندة إلى فرضية رئيسية تفيد بأن الأحزاب السياسية في اليابان ليست مجرد تنظيمات هيكلية، بل هي مؤسسات سياسية نشأت نتيجة التفاعل بين القواعد القانونية الرسمية والأعراف السياسية غير الرسمية, وان هذا التفاعل تعمق وتطور على مدار عقود طويلة من الزمن.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث ألى ثلاثة محاور،نتناول في المحور الأول تاريخ تطور الأحزاب السياسية في اليابان عبر مراحل التاريخ المختلفة وفي المحور الثاني نتناول تقسيم الأحزاب السياسية وعلاقة الأحزاب فيما بينهما والأطار القانوني والدستوري المنظم لهذه الأحزاب, أما في المحور الثالث فسوف يتم تناول آلية العمل الحزبي في اليابان وعلاقة هذه الأحزاب بالبيروقراطية وكذلك علاقة الأحزاب بجماعات الضغط وكيف توجه هذه الجماعات السياسة الحزبية في اليابان .

المحور الأول

تاريخ تطور الأحزاب السياسية في اليابان

شهد النظام الحزبي في اليابان تطورًا جزئيًا منذ بداية عصر الإمبراطور ميجي، حيث استلهم فكرة البرلمان المصغرمن النموذج الأوروبي ,فتبنت اليابان نظام الحكم الإمبراطوري المستوحى من النموذج البروسي، ما شكّل أساساً لهيكلة السلطة .ومع انتقالها إلى عصر الإمبراطور تايشيو، تأثرت الحكومة بالأفكار الليبرالية الغربية على الصعيدين السياسي والاقتصادي .لاحقاً، جاءت الحرب العالمية الثانية ليعقبها إصدار دستور عام 1946، وهو الدستور الديمقراطي الحالي، الذي استلهم نموذجاً سياسياً قريباً من النظام المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية .وقد حدد هذا الدستور طبيعة عمل الأحزاب السياسية وأطر نشاطها وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في هذا المحور:

أولاً: تطور الأحزاب السياسية في عصرالأمبراطور (ميجي)

ظهرت فكرة المطالبة بالحكم النيابي بعد إصدار البيان الذي وعد فيه الإمبراطور ميجي الشعب بتأسيس نظام دستوري بحلول عام 1890 . استجابت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة، معبرة عن رؤية الحكومة للتغيير المرتقب .كان "حزب الأحرار "أحد أبرز هذه الأحزاب وأسبقها ظهوراً فبعد أيام قليلة من صدور بيان الإمبراطور عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في طوكيو بتاريخ 18أكتوبر، برئاسة (جوطو شوجيرو) .وفي نهاية الشهر، أكمل الحزب هيكلته التنظيمية بشكل كامل وتم انتخاب (إيتاجاكي تايسوكي) كأول رئيس له[1] .

وقد حدد الحزب أهدافه الرئيسية، وفي مقدمتها السعي إلى إقامة حكم نيابي، توسيع نطاق الحريات، دعم حقوق الشعب الياباني، وتعزيز رفاهية وازدهار المجتمع ,وكما أُدرِج ضمن أهدافه ضمان فكرة المساواة بين اليابان والدول الأخرى، إلى جانب العمل على تحقيق التقدم الوطني وفي سياق هذه التطورات انفصل فرع حزب الأحرار في أوساكا ليشكّل حزبًا جديدًا يحمل اسم "الحزب الدستوري"، ليصبح هذا الحزب معبرًا عن وجهة نظر الجناح المتطرف ضمن حركة المطالبة النظامية النيابية[2] . اما الحزب الثالث الذي تأسس في عهد الإمبراطور (ميجي) كان يُدعى حزب الأصلاح فأعلن عن تأسيسه في 14 مارس 1882، حيث انضم إلى عضويته عدد من المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى الذين اتسموا بالميول المعتدلة. كان من بين قادة الحزب نوما موريكازو، الذي كان من أبرز أتباع ومساعدي إيتاجاكي منذ بداية حركة الحرية وحقوق الشعب وحتى تأسيس حزب الأحرار,ولكن بعد خلافات مع بعض زملائه قرر مغادرة الحزب والانضمام إلى أوكوما [*]لتأسيس حزب الإصلاح. لعب نوما دورًا مهمًا في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير من خلال عمله ككاتب ومحرر لجريدة "طوكيو ماينيتشي"[3].

وفي الوقت ذاته، برز قائد آخر في الحزب يُدعى (يانو فوميو)،الذي قاد التوجه الداعي إلى تبني نظام حكم نيابي مستلهم من النموذج البريطاني, وقد جسّد (يانو) بموقفه هذا رؤية خريجي جامعة كيو وللذين انضموا بدورهم إلى صفوف الحزب وأسهموا في صياغة سياسته[4]

---

(1)رؤوف عباس حامد , المجتمع الياباني في عصرمايجي 1868-1912,دار الكتاب الجامعي,القاهرة 1980,ط1,ص169.
(2)رؤوف عباس حامد , النهضة اليابانية الحديثة ,مؤسسة هنداوي للنشر,القاهرة,2006,ط1,ص56.
(3) رؤوف عباس حامد , المجتمع الياباني في عصرمايجي 1868-1912,مصدر سبق ذكره ,ص170.
(4)المصدر نفسه ،ص 170.
(*) أوكوما شيغينوبو: وهو سياسي ياباني ورئيس الوزراء في عهد الأمبراطور(ميجي)وقد لعب دور مهم في تحديث اليابان فقد أسس حزب الأصلاح بالأضافة إلى أشغاله عدة مناصب سياسية مهمة أخرى.

ولقد حاولت جميع الأحزاب المذكورة باستمرار نشر الأفكار السياسية والعمل على أن يكون الدستور الجديد في هذه الفترة(فترة ميجي)يتوافق مع شروط الحكم النيابي بالشكل الصحيح[5] .

نستخلص مما تقدم أن ظهور القوى والأحزاب السياسية في يابان عصر (ميجي) كان بمثابة استجابة بنيوية لمواكبة طفرة التحديث السياسي الغربي. ولم تقف هذه التجربة عند حدود التقليد، بل تحولت إلى مقاربة سياسية ناضجة وواعية أحدثت تحولاً ملموساً في النظام السلطوي لليابان آنذاك؛ لتضع بذلك الركائز الأولى لـ تجربة ديمقراطية حديثة اتسمت بالواقعية والفاعلية في بناء المشهد السياسي النظام السياسي الياباني الجديد."

ثانياً :تطور الأحزاب السياسية في اليابان في عهد الإمبراطور (تايشيو)

ينصب تركيز هذا المحور على دراسة التحول الديمقراطي في عصر تايشيو، وهو العصر الذي شهدت فيه الحياة السياسية اليابانية انفتاحاً تعدّدياً وتطوراً في المؤسسات السياسية و للأحزاب السياسية بشكل ملحوظ اكثر من ذي قبل وهذا ما سوف نتناوله في هذا المحور:

تُسمى الفترة الممتدة ما بين عامي 1905 و1932 بـ "عصر ديمقراطية تايشيو". ورغم أن حقبة تايشيو تبدأ تاريخياً في عام 1912 وتنتهي في عام 1926، إلا أن الفترة المعروفة باسم "ديمقراطية تايشيو" تبدأ عادةً مع أعمال الثورات والشغب التي اندلعت في حديقة هيبا عام 1905،وتنتهي باغتيال رئيس الوزراء "تستوشي إينوكاي"(1855–1932) في عام 1932[6] .

اتسمت حقبة «ديمقراطية تايشيو» بنشوء وتطور الحكومات القائمة على أساس حزبي ،وهذا ما شكّل قطيعة مع النمط السياسي السائد آنذاك، حيث كان قوام المجالس الوزارية يعتمد بشكل كبير على القيادات العسكرية ورجال الأوليغارشية المنحدرين من العشائر الإقطاعية القديمة، بمعزل عن التنظيمات الحزبية[7]

ومع مرور الوقت وتطور المشهد السياسي أدركت النخبة الأوليغارشية ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتستكمل المسار السياسي الذي وضع لبنته الأولى دستور(ميجي),وقد أتضح أدارك الأوليغارشية وتبلورنتيجة تصاعد قوى المعارضة السياسية وبروز أصواتها فديمقراطية (تايشيو)ارتكزت وبشكل كبير وأساسي على وجود التمثيل النيابي والمشاركة الشعبية بشرط اقترانها مع ضمانات دستورية تصون الحقوق والحريات الأساسية[8] .

ومن أهم الأحزاب التي نشأت في عهد (تايشيو)هي حزب الصداقة الدستوري والحزب الدستوري ,الحزب الشيوعي الياباني حزب السياسي الشعبي وحزب العمال الياباني ,وكذلك حزب الشعب الأشتراكي ,وغيرها من الأحزاب التي نشأت حديثاً في فترة حكم (تايشيو)[9] . ويتضح مما سبق أن فترة حكم تايشيو وطريقة نشوء الأحزاب خلالها تميزت بانتقال الحركة والثقل السياسي من أيدي كبار رجال الدولة إلى البرلمان والأحزاب السياسية المنتخبة .فقد أصبحت التجربة الحزبية نتاجًا لعوامل داخلية وخارجية، حيث تطورت هذه الأحزاب بشكل ملحوظ من كونها مجرد كيانات سياسية هامشية إلى أن أصبحت العنصرالأساسي الذي يحرك الحكومة ويؤثر في قراراتها.

ثالثاً : تطور الأحزاب السياسية بعد دستورعام 1946

بعد دخول قوات الحلفاء وسقوط الحكم العسكري في اليابان فتحت آفاق جديدة أمام الأحزاب السياسية لأستئناف نشاطها السياسي من جديد وقد تعززت هذه الفرصة بشكل خاص عند إتضاح رغبة الأحتلال الأمريكي في تأسيس نظام حكم ديمقراطي يرتكزبشكل واضح وأساس على فكرة التعددية الحزبية[10].

وبناءاً على ذلك برزت عدة أحزاب مهمة ومن هذه الأحزاب المؤثرة والمهمة كان الحزب (التقدمي) وهو الحزب الذي كان بمثابة إعادة تكوين للحزب الدستوري الذي تشكل قبل الحرب وأنشأ الحزب الليبرالي الحر, وكذلك أنشئ الحزب الأشتراكي وهوايضاً من الأحزاب ذات الفكر اليساري ،والذي وجد من قبل الحرب العالمية الثانية ،وكان هذا الحزب يضم الجناحين العمال الزراعيين والحزب الأشتراكي الشعبي ,وقد أثر وجود هذه الأجنحة على وحدة الحزب الجديد ،فاتضحت منذ البداية بعض الخلافات الأيديولوجية،وبعض الاختلافات على الصعيد الشخصي بين زعماء الحزب[11] .

---

(5) روؤف عباس , المجتمع الياباني في عصر مايجي (1868-1912)' مصدر سبق ذكره ,ص172.

(1)Ruriko Kumano,Japan Occupied survival of Academic Freedom, Springer Nature Singapore,2023,p59.

(2)Ibid,p59.

(3) Alisa gunder Politics and government,japanese ,by routledge,second edition ,2023,p1956.

(1) حبيب بدوي ,تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين ,دار النهضة العربية,الطبعة الأولى , 2013,ص 76.

(2) أحمد محمد عبد القادر , تاريخ اليابان الحديث والمعاصر , دار مجموعة النيل العربية ,الطبعة الأولى ,القاهرة ,ص305.

(3) المصدر نفسه ,ص306.

وأنشأ كذلك الحزب (التعاوني), والذي تغير لاحقاً ليعرف باسم (الحزب التعاوني الديمقراطي) ,وأما بالنسبة للحزب الشيوعي فقد أعاد تنظيمه ونشاطه الى ما بعد الحرب العالمية الثانية وهو لم يشترك في الحياة البرلمانية الابعد فترة طويلة من تكوينه[12] .

وفيما يتعلق بتشكيل البنية الحزبية اليابانية في مرحلة ما بعد الحرب، فقد خضعت لتدخلٍ هيكلي من قِبل قوات الاحتلال الحلفاء. حيث قامت هذه القوات بحملة تطهير واسعة استهدفت إبعاد وزراء وزعماء سياسيين ارتبطت أسماؤهم بالحقبة العسكرية السابقة. وكان هذا الإقصاء المفاجئ للنخب الحاكمة أدى إلى زعزعة استقرار الأحزاب المحافظة وإرباك توازن الحياة السياسية في تلك الفترة. وفي ظل هذه الحملة، برز الحزب الاشتراكي كأبرز حزب سياسي ، متصدراً جبهة المعارضة بينما بقيت القوى السياسية والأحزاب وبعض التنظيمات الصغيرة التي تفتقر إلى التأثير والفاعلية في تلك المرحلة الانتقالية."[13] .

المحور الثاني

تقسيمات الأحزاب السياسية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية

ان. دراسة الخريطة السياسية لليابان يفرض علينا ضرورة فهم بيئة العمل الحزبية وتقسيماتها المؤسسية الراهنة؛ حيث مثّلت نقطة الانكسار التاريخي بعد عام 1945، وولادة دستور عام 1947، حجر الزاوية في إعادة تشكيل الهوية السياسية للبلاد. وبإيعاز وتأثير مباشرين من الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة الوثيقة الدستورية الجديدة لليابان ،حيث أكد الدستور الجديد حرية تأسيس الأحزاب كأساس لإدارة التنافس السياسي. ولدراسة ذلك بالتفصيل ، سنتناول الموضوع عبر شقين رئيسيين وهما:

أولا: الوضع القانوني والدستوري للأحزاب السياسية في اليابان بعد عام 1947.

ثانيا: هيكلية وتقسيمات الأحزاب السياسية في اليابان بعد اصدار دستور عام 1947.

أولاً :الوضع القانوني والدستوري للأحزاب السياسية في اليابان بعد عام 1947

ان الدستور الياباني الجديد لعام 1947 لايحتوي على أي نص محدد يتعلق بتنظيم الأحزاب

السياسية ووفق ذلك ، فإن الأحزاب السياسية في اليابان تعتبر جمعيات مكفولة حريةَ وجودها

وفقاً للمادة 21 من الدستور[14] .

فمن الميزات الهامة التي يتمتع بها نظام الأحزاب في اليابان هي النمو خارج النطاق الدستوري كما هو الحال في الديمقراطيات البرلمانية في الدول الأخرى، فنمو نظام الأحزاب في اليابان يعد نمواً خارجاً عن النطاق الدستوري ، فلا دستور ميجي ولا الدستور عام 1947 أتى بمادة تذكر عمل الأحزاب السياسية، ويُعتبر نظام الأحزاب ملازماً أساسياً لنظام الحكم اي (مجلس الوزراء)وبموجب هذا النظام تكون الحكومة مسؤولة أمام الهيئة التشريعية وتخاض الأنتخابات على أساس حزبي، والحزب السياسي الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد يقومةبتشكيل الحكومة، وفقاً لذلك يتصرف الوزراء ككتلة واحدة، ويتحدثون بصوت واحد، ويتحملون المسؤولية كاملة سواء فردية أو حماية[15] .

ولكن بالنظر لدستور اليابان الجديد تجد انه أكد على مبدأ سيادة الشعب ويضمن حقوق الإنسان الأساسية في المواد(11 ,12 ،13 ,97)، وكما نص على أن الحكومة الديمقراطية تمثل الشعب وبواسطة الشعب، ومن أجل الشعب، وهو مبدأ عالمي للبشرية في (ديباجة الدستور)، وبالتالي يعد البرلمان هو جهاز يمثل الشعب، ويتألف من أعضاء ينتخبهم الشعب الذي تستقر لديه السلطة السيادية ، وهذا ما نصت عليه المادة (43)، والبرلمان هو أعلى جهاز لسلطة الدولة والجهاز الوحيد لصنع القوانين في الدولة وهذا ما نصت عليه المادة(41)في ظل الدستور الجديد، وفقاً

(1) المصدر السابق نفسه , ص 306.
(2) المصدر نفسه،ص307

(3) Shigenori Matsui,political Parties in Japan, Oxford and Portland Oregon, 2011,54.
(1)Bhagwan Vishnoo، Rajani R Shirur، Bhushan Vidya,
World constitution,Sterling Publishers Private Limited,1984,p495.

لذلك فان الدستور الجديد لليابان لم يتجاهل الحق الطبيعي للشعب في التصويت،فهوحق مكفول قبل كل شيء، كحق اساسي من حقوق الإنسان وهو حماية للحقوق الأساسية للشعب[16].

أما بالنسبة للنظام الانتخابي في اليابان فقد تبنت قاعدة انتخابية جديدة فالبرلمان(الدايت)أقر قانون انتخابي جديد ينص على اختيار300عضومن أعضاء مجلس النواب عن طريق نظام انتخابي يسمى(نظام التعددية) في دوائر ذات مقعد واحد، وكذلك يتم اختيار 200عضو بشكل منفصل وعن طريق النظام الانتخابي الذي يسمى نظام التمثيل النسبي مع تحديد قائمة مرشحين يقدمها الحزب المرشح للانتخاب[17].

فالأحزاب السياسية السبعة في اليابان،وهي: الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) والحزب الأشتراكي(JSP)، والحزب الشيوعي (JCP) ،وحزب كوميتو (CGP)، والحزب الديمقراطي الأشتراكي (DSP) ونادي الليبراليين الجدد(NLC) والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي(SDF) في بيئة تخضع للتنظيم القانوني وهذا التنظيم القانوني يتمثل بقانونين انتخابيين أساسيين وهما قانون انتخابات المناصب العامة وقانون مراقبة الأموال السياسية ويتناول قانون مراقبة الاموال السياسية ،والذي عُدّل عليه في عام 1975، فالمشكلة البالغة الأهمية التي أدت الى تعديل هذا القانون تتمثل في محاولة تنظيم تدفق الـ (التبرعات السياسية) داخل الكيان السياسي لليابان[18].

تحدد طريقة عمل قانون انتخابات المناصب العامة وفق آليات وأحكام خاصة للغاية فقواعد اللعبة الأنتخابية تقوم على البرلمان (الدايت) ومجموعة واسعة من المناصب التشريعية والتنفيذية على مستوى المحافظات والحكومات المحلية وكان الغرض من هذا القانون والذي ورد ذكره في المادة(1) هو "تأسيس نظام انتخابي يقوم على روح الدستور الياباني، لضمان إجراء الانتخابات بنزاهة وبشكل صحيح وفقاً للإرادة الحرة للمصوتين وبالتالي تحقيق النموالسليم العملية السياسية وتحقيق الديمقراطية، ويؤسس هذا القانون الدوائر الانتخابية اليابانية الفريدةة متعددة الأعضاء ذات الصوت الواحد، ودوائر ذات تمثيل نسبي (PR)لمجلس المستشارين غيران هناك عيوب عديدة لهذا القانون تؤثر بشكل حيوي على نظام الأحزاب اليابانية،وهي غياب حكم فعال لإعادة توزيع المقاعد، ووضع مجموعة شاملة من القيود الصارمة على الحملات الانتخابية حيث عمل هذا القانون على هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي في البرلمان (الدايت)[19].

ونستنتج مما تقدم ان نجد أن الوضع القانوني والدستوري للأحزاب السياسية في اليابان محكومٌ بنظام تشريعي ودستوري متكامل يضمن مبدأ التعددية الحزبية ، وإلى جانب القوانين المنظّمة لعمل هذه الأحزاب يبرز دور القوانين الانتخابية التي تضبط قواعد اللعبة السياسية وتُسيّرها وفق إجراءات قانونية بحتة تكفل حماية حق المشاركة السياسية للجميع بنزاهة وعدالة ومع هذا فإن هذه البيئة التعددية المنظمة قانوناً لم تخلو من وجود حالة من الهيمنة السياسية ؛أذ يظل المشهد الياباني خاضعاً لسيطرة حزبٍ مهيمن على مقاليد العملية السياسية، وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي

ثانياً: هيكلية وتقسيمات الاحزاب السياسية في اليابان بعد عام 1947

ان تقسيمات الأحزاب السياسية في اليابان بعد إصدار دستورعام 1947 تأسست وفق اعتراف قانوني ودستوري ضمن لهذه الاحزاب العمل بحرية وديمقراطية تامة ،ومن أجل توضيح ذلك يجب أن نوضح اهم هذه الأحزاب الفاعلة، وكيفية عمل ونشوء كل حزب من هذه الأحزاب خلال مايلي:

1 -الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP)

تأسس الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان من خلال اندماج حزبين وهما الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي المحافظين تأسس في تشرين الأول من عام 1955، ويعد هذا الحزب احد اقوى الأحزاب في اليابان وأكثرها تأثيراً في العملية السياسية ، فقد قام بقيادة العملية السياسية والانتخابية في اليابان منذ عام 1955حتى بدايات القرن الواحد والعشرين ، ويعزى ذلك الى ان هذا الحزب هو من اهم الأحزاب التي عملت على تكريس توجهاتها الى الاهتمام بالشعب الياباني مما مكانه من جمع اصوات الناخبين ليتولى بذلك رئاسة الوزراء في الدايت الياباني[20] .

(2)Kazuhiro, Hayashida،Development of Election Law in Japan،Professor, Faculty of Law, Kyushu University،https://catalog.lib.kyushu-u.ac.jp.

(3)Junichiro Wada،The Japanese Election System: Three Analytical Perspectives،Taylor & Francis،2003,p19

(1) Ronald J Hrebenar, The Japanese Party System From Oneparty Rule To Coalition Government, Taylor & Francis,2019,p44.

(2)Ibid،p44.

(1) وسام هادي عكار ،تطو سياسة اليابان الاقتصادية (1952-1973)،دار المعتز للنشر والتوزيع،ط1 ،2023,ص133.

ومن اهم القضايا التي يتبناها الحزب في عمله هي حقوق الأنسان والقضايا المتعلقة بها والحرية وقضاياالديمقراطية والاهتمام بالبرلمان،فهذه القضايا هي من متطلعات واولويات الحزب ويرتبط هذاالحزب بعلاقات رسمية وغير رسمية بالدايت الياباني ورجال الأعمال الكبار ومجلس الوزراء والبيروقراطية ،وكذلك يرتبط المؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تساهم في تمويله[21].

وقد مر الحزب بمراحل عديدة كان له فيها السيطرة على مفاصل الحياة السياسية في اليابان ،ومن ثم خسر هذه السيطرة لصالح الائتلاف ،ومن بعدها لصالح المعارضة في عام 2009 والتي تتمثل بالحزب الديمقراطي الياباني ، والذي تأسس بشكل حديث فتحولت الحياة السياسية في اليابان نحو نظام الحزبين ومن بعدها عاد هذا الحزب السيطرة في عام 2012بعد فوزه بأغلبية الأصوات في انتخابات عام 2012 [22].

أما عن التنظيم الداخلي للحزب ، فهو يتكون من إجهزة رسمية وأخرى غير رسمية وتكون القرارات داخل الحزب تميل الى المركزية الشديدة داخل القيادات السياسية للحزب غير ان بعض الجماعات الغير رسمية تعمل لتمارس ضغوطها على القيادات الحزبية أجعل العملية السياسية أكثر ديمقراطية وتعددية والتنظيم الداخلي للحزب ظل ثابتاً لم يتغير منذ تأسيسه عام 1955 [23].

2-الحزب الشيوعي الياباني(Jcp)

تأسس هذا الحزب في بداياته في اليابان كجمعية سياسية سرية في عام 1922,وقد تعرض لملاحقةحكوميةكبيرة، ومن ثم برز بقوة في ستينات القرن العشرين من خلال احداث تأثير في عدد من المثقفين والطلاب الواعد وبذلك اصبح فاعلاً سياسياً مهماً ليكون ثاني أكبر حزب بعد الحزب الليبرالي الديمقراطي [24].

3-الحزب الأشتراكي الديمقراطي(Dsp)

تأسس في عام 1960وذلك بعد ان انشق عن الحزب الأشتراكي وكان هذا الحزب يُعرف بميوله المعتدلة، وايضاً كان يأخذ قوته من تأييد نقابة(الدومي)وهي نقابة متمثلة باتحاد العمال الياباني وهي جناح منشق من نقابة السوهيو وتتمثل برامج الحزب واهتماته بانه يضع خطط الاستثمار الأراضي واشراك الشعب في اصلاحها وكذلك تخويل المحافظين بصلاحية استثمار الأراضي الفائضة لتشييد المساكن والمدارس عليها[25].

4-حزب الكوميتو(CGP)

تأسس هذا الحزب عام 1964،ويعرف أيضاً بحزب الحكومة النظيف وهو حزب منشق من جماعة دينية تعرف بأسم(سوكا جاكي)ويهدف هذا الحزب الى تحقيق العدالة الإنسانية ،وكذلك العمل على إعادة بناء المجتمع الياباني على اسس دينية[26] ،وتتلخص سياسة الحزب بالآتي:

أ-الاهتمام بالمحاصيل الزراعية الداخلة في الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية بما يصل الى 80%من حاجة السكان[27].

ب-اعادة تقييم الضرائب المفروضة على الأراضي المملوكة للشركات الكبرى ، واستخدام هذه عوائد الضرائب لأنشاء صندوق للرعايا الاجتماعية وفرض قانون لحماية البيئة وكذلك دعم جميع المشاريع المتوسطة والصغيرة[28].

أما بالنسبة لعلاقة هذه الأحزاب مع بعضها البعض : تُعد اليابان بالفعل حالة استثنائية فيما يتعلق بالأحزا ب وعلاقتها ببعضها البعض، حيث يوجد أحزاب معارضة، لكنها نادراً ما تصل إلى السلطة، وقد يحدث وصول حزب آخر للحكم في اليابان غير الحزب الليبرالي الديمقراطي ولكن

(2)عماد رزيك ،البيروقراطية واليات التدبير السياسي ،مركز الجزيرة للدراسات ،قطر،ط1 2020،ص98.

(1) المصدر السابق نفسه،ص98.

(2)المصدر نفسه ،ص 99.

(3)عماد رزيك،مصدر سبق ذكره،ص99.
(4)وسام هادي عكار ،مصدر سبق ذكره،ص137-138.
(1) المصدر السابق نفسه،ص138-139.
(2)المصدر نفسه،ص139.
(3)المصدر نفسه،ص139.

يحدث تحول جذري في السلطة، حيث يُستبدل الحزب الحاكم الحالي بحزب المعارضة الحالي، ليصبح الحزب الجديد هو الحزب الحاكم الجديد ويتحول الحزب الخاسر الى حزب المعارضة أي ان العلاقة فيما بين هذه الأحزاب تعد تنافسية[29] .

المحور الثالث

علاقة الأحزاب السياسية في اليابان بالبيروقراطية وجماعات الضغط

اجمعت العديد من الدراسات السياسية على أن البيروقراطية في اليابان لا تقتصرعلى كونها جهازاً تنفيذاً إدارياً، بل هي المحرك الأساسي والموجه الفعلي للعملية السياسية والاقتصادية في البلاد، ويمتد نفوذها ليؤثر بشكل مباشرعلى آلية صنع القرار،بل وتوجيه الحزب الحاكم لإدارة النظام السياسي الياباني وفق رؤى واستراتيجيات يضعها كبار المسؤولين في الوزارات.

ويمكن توضيح ذلك ة من خلال المحاور الآتية:

أولاً :علاقة الأحزاب السياسية في اليابان بالبيروقراطية

ثانياً :علاقة الأحزاب بجماعات الضغط .

أولاً: علاقة البيروقراطية الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان وعلاقتها بالأحزاب الأخرى ظهرت البيروقراطية[*]في اليابان منذ زمن مبكرفقد ظهرت بشكل واضح في عهد الإمبراطور (ميجي) من خلال قيام ميجي بإصدار عدد من القوانين في مجالات عديدة، مما أتاح للموظفين البيروقراطيين ليكون لهم دور في أدارة شؤون الدولة ،ومن ثم اتضحت معالم البيروقراطية بعد الاحتلال الأمريكي لليابان، إذا قامت حملات التطهير التي قام بها الاحتلال بتصفية عدد من اصحاب المناصب العليا والقيادات ومن بعد الاستقلال الذي حصلت عليه اليابان وتولي الحزب الليبرالي الديمقراطي للحكم مارست البيروقراطية الدور الهام والحيوي في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونتيجة لأهمية الجهاز البيروقراطي في المجتمع الياباني قامت الأحزاب بالاتصال، وتقوية علاقتها بموظفي البيروقراطية وجذبهم ليكونوا أعضاء في

الحزب مما أدى الى تطوير دور البيروقراطية ليكون لهم تأثيرفي تحديث وتطوير اليابان[30].

ومن اهم العوامل التي ساهمت في تقوية دور البيروقراطية في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية هي أن

خطة التنمية اليابانية اعتمدت بشكل أساسي على تعزيز السياسات الأدارية لخدمة وتطوير اهداف التنمية الاقتصادية ،فعلى المستوى الاقتصادي اعتمدت اليابان على السيطرة على الاعتمادات المالية، وتحقيق اقصى درجات الحماية لوزارة الزراعة واختزال النفقات الحكومية وفرض رقابة على خروج ودخول رؤوس الأموال وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي ،ودورالبيروقراطية هنا يمكن في النفوذ والقوة في تطبيق القوانين[31]. وفي ظل هذا النمو الاقتصادي قام الحزب الحزب الليبرالي الديمقراطي الى تحديد وتوجيه سياسات البيروقراطية لتفرض هيمنتها على مجال الاقتصاد والصناعات الجديدة في اليابان[32]. وهناك تأثير قوي للبيروقراطية في عملية التشريع وصنع القرار ويتضح ذلك التأثير من خلال احداث تأثير للبيروقراطية على البرلمان الياباني من الوزراء والوزارات من خلال تدخلها المباشر في الصياغة والمباشرة والتنفيذ في تشريع القوانين فالبيروقراطية في كثيرمن الأحيان تقوم باقتراح مشروعات القوانين من خلال عملية صنع القرار من أسفل الى أعلى ومن بعدها يتم التعاون بين البيروقراطية والاحزاب فيقوم موظفوا الخدمة المدنية بالاجتماع مع لجنة شؤون السياسات خلال فترة الحكم للحزب الليبرالي الديمقراطي أو مع لجنة شؤون السياسات في فترة حكم الأحزاب الائتلافية ومن بعد الأنفاق على المقترح القانوني يذهب للموافقة عليه من خلال مجلس الوزراء

---

(4)Arthur Stockwin,The Failure of Political Opposition in Japan,Taylor & Francis,2022,p27.

(1)وساهم هادي عكار ،مصدر سبق ذكره،ص142-143.

(*) البيروقراطية: وتتكون من مقطعين الأول " Bureau " وتعني الموظف الذي يسير او ممثلاً الحكومة والشق الثاني "cracy"أي كيف تكون قوياً وبهذا يكون معنى البيروقراطية هي السلطة او الحكم عن طريق المكاتب: لكحل فاطمة الزهراء ،البيروقراطيةوتاثيرها على الاتصال الأداري في المؤسسات والادارات العمومية والخدماتية في الجزائر رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح ،كلية العلوم الإنسانية،2013,ص17.

(2)نصرة عبد الله البستكي ،اليابان والخليج؛ استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، ط1 ،2004.ص50-51.

(3)عماد رزيك ،البيروقراطية واليات التدبير السياسي ،مصدر سبق ذكره ،ص 108.

وبعدها الى الدايت[33] . ويمكن ان نوضح علاقة البيروقراطية بشكل دقيق بالحزب الحاكم، بأنها علاقة تعتمد بالدرجة الأولى على موافقة تنظيمات الحزب الداخلية ،حيث يقوم رؤساء الاقسام في الوزارات بحضورأجتماعات مجلس بحوث شؤون السياسات واجراء عملية تبادل آراء بصورة رسمية ،فيتم من خلال هذه التفاوضات الى اتخاذ قرارات مهمة حول اهم واخطر القضايا والبيروقراطية يكون دورها في هذه المرحلة تقديم المقترحات التشريعية من قبل هيئة مختصة في وزارة ما الى القسم المختص في مجلس بحوث شؤون السياسات ومن بعدها الى المداولة ومن ثم الى مجلس الوزراء وخلال تقديم المقترحات التشريعية يحدث تفاعل قوي بين أعضاء الحزب، وموظفي الاجهزة الأدارية للبيروقراطية وهذا يعني للبيروقراطية دورومهم في صنع القرار السياسي في اليابان[34] .

أما بالنسبة لعلاقة البيروقراطية بالأحزاب الأئتلافية الأخرى :

تعد أحزاب الائتلاف أحزاب صغيرة ظهرت بشكل حديث نسبياً في فترة حكم الحزب الليبرالي الديمقراطي ،فبرزت هذه الأحزاب بعدعام 1993لكسرهيمنة ونفوذ الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان ،الا ان هذه الأحزاب لم يكن لها برامج واضحة لتمثل مصالح الشعب مما جعل وجودها مؤقت ،فلم تصمد كثيراً واختفت تدريجياً ، وبعضها الآخر اندمج مع بقية الأحزاب[35] .وخلال فترة ظهور الأحزاب الأئتلافية لم يتوقع أحد من مراقبي الوضع السياسي في اليابان أن تقوم البيروقراطية بالتعاون مع الأحزاب الأئتلافية ،غير أن البيروقراطية أدت الدور المعاكس وتعاونت مع الأعضاء السياسيين الغير منتمين الحزب الليبرالي واللذين لهم خبرة سياسية قوية، ومن أمثلة هذا التعاون هو اقتراح رئيس الوزراء (موريهيو هوساكاوا) وهو من أعضاء حزب التجديد الياباني في عام 1994بزيادة معدل ضريبة الاستهلاك،حيث قام البيروقراطيين في وزارة المالية بدعم المقترح وتعاملوا مع الحزب الليبرالي كأنه حزبةمعارض واستمروا مع مقترح رئيس الوزراء هوساكاوا لدعم الاقتصاد وتقويته[36].

ثانياً :علاقة الأحزاب اليابانية بجماعات الضغط

بالرجوع الى بنية وتنظيمات الأحزاب السياسية في اليابان نجد أن هذه الأحزاب تتعرض إلى انشقاقات داخلية وهشاشة ، وأن هذه التنظيمات الحزبية لا يمكن لها أن تدوم وتفرض سيطرتها الا ببناء علاقة قوية مع بعض التنظيمات الأخرى ،فالنظام الحزبي في اليابان قد فرض سيطرة شكلية على الحكم ويتضح من وجودها في الحكم انها غير قادرة على التحرك وحدها لنظراً لضعفها النسبي وتبعيتها لجماعات وتنظيمات عديدة ومنها جماعات الضغط[37].

فالبنسبة لدور الذي تؤديه جماعات الضغط في النظام السياسي الياباني ،فهي تؤدي دور حيوي وبالغ الأهمية ولا يمكن تجاهل دورها نهائياً ،فالعلاقة بين جماعات الضغط والأحزاب تقوم على أساس تبادل المصالح المشتركة وفي كثير من الأحيان تتدخل جماعات الضغط في صنع القرار السياسي، ووضع والمشاريع والقوانين الأقتصادية التي يقدمها الحزب البرلمان ومن هنا يتضح ان جماعات الضغط تؤدي دوراً لا يستهان به في صنع القرارات الحكومية وكثيراً ما تتدخل الأحزاب في فض نزاعات زعماء الأحزاب وكان بجماعات الضغط أيضاً دور في اتخاذ قرار اتحاد الحزبين الليبرالي والديمقراطي[38]. أما بالنسبة لعلاقة الأحزاب بجماعات الضغط ليس من الضروري ان تكون صفتها سرية او علنية ،ففي أحيان كثيرة تمارس جماعات الضغط في اليابان دورها بالضغط المباشر والعلني عن طريق نشر عدة اعلانات او التعبير عن رأيها في الصحف والندوات العامة للتعبير عن مطالبها في زيادة الخلافات داخل بنية الأحزاب وممارسة جماعات الضغط لدورها، وتعبيرها عن رأيها هو ضروري لحماية هذه العلاقات والروابط الشخصية التي تعد الأساس داخل النظام السياسي الياباني، فالأحزاب السياسية في اليابان تعد محدودة فمن دون وجود علاقة بين هذه الأحزاب وجماعات الضغط تعد الديمقراطية في اليابان غير متوازنة[39].

---

(1)عماد رزيك ،البيروقراطية واليات التدبير السياسي ،مصدر سبق ذكره ،ص82.
(2) المصدر نفسه، ص 106.
(3)المصدر السابق نفسه ،ص
(1)عماد رزيك البيروقراطية واليات التدبير السياسي ،مصدر سبق ذكرت،ص114.
(2)د. أحمد محمد عبد القادر تاريخ اليابان الحديث والمعاصر ،مصدر سبق ذكره،ص 330.
(3)*المصدر نفسه،ص 331-333.*
(4)المصدر السابق نفسه،ص 333-334.

الخاتمة

نستنتج مما ذكر سالفاً ان نظام الأحزاب السياسية في اليابان نظام يعتمد في عمله على نظام ديمقراطي خاص به، فخريطة الأحزاب السياسية في اليابان تمثل النموذج الديمقراطي الأمثل للمجتمع الياباني ،وخاصة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية واحتلال أمريكا لها ،فيمكن القول بأنها أخذت الديمقراطية من النموذج الغربي ولكن وظفتها بما يخدم المجتمع والشعب الياباني على حد سواء فعلى الرغم من تبني اليابان لآليات التعددية الحزبية، إلا أن الواقع العملي أنتج ما يُعرف بـ"نظام الحزب المهيمن حيث يهيمن الحزب الليبرالي الديمقراطي(LDP)على مقاليد السلطة منذ عقود طويلة مستنداً بذلك ألى تعاون وعلاقات قوية مع البيروقراطية وجماعات الضغط ،فنستنتج من البحث ،ألى أن مستقبل الأحزاب السياسية في اليابان يُكتب بناءاً على قدرة هذه الاحزاب على تجديد نفوذها وقوتها بعيداً عن النموذج التقليدي للأحزاب السياسية ،والى قدرتها على تحقيق الرفاه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتحقيق مبدأ الديمقراطية المناسب لشعب اليابان.

المصادر باللغة العربية

1المراجع باللغة العربية

رؤوف عباس حامد .(1980). *المجتمع الياباني في عصر ميجي 1868–1912* (ط. 1). دار الكتاب الجامعي .

رؤوف عباس حامد .(2006). *النهضة اليابانية الحديثة* (ط. 1). مؤسسة هنداوي للنشر .

حبيب بدوي .(2013). *تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين* (ط. 1). دار النهضة العربية .

أحمد محمد عبد القادر. (د.ت.). *تاريخ اليابان الحديث والمعاصر* (ط. 1). دار مجموعة النيل العربية .

وسام هادي عكار .(2023). *تطور سياسة اليابان الاقتصادية (1952–1973)* (ط. 1). دار المعتز للنشر والتوزيع .

عماد رزيك .(2020). *البيروقراطية وآليات التدبير السياسي* (ط. 1). مركز الجزيرة للدراسات .

نصرة عبد الله البستكي .(2004). *اليابان والخليج: استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي* (ط. 1). المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع .

المراجع باللغة الأجنبية

Kumano, R. (2023). *Japan occupied: Survival of academic freedom*. Springer Nature Singapore.

Gunder, A. (2023). *Politics and government, Japanese* (2nd ed.). Routledge.

Matsui, S. (2011). *Political parties in Japan*. Oxford University Press.

Vishnoo, B., Shirur, R. R., & Vidya, B. (1984). *World constitution*. Sterling Publishers Private Limited.

Hayashida, K. (n.d.). *Development of election law in Japan*. Faculty of Law, Kyushu University. Kyushu University Library

Wada, J. (2003). *The Japanese election system: Three analytical perspectives*. Taylor & Francis.

Hrebenar, R. J. (2019). *The Japanese party system: From one-party rule to coalition government*. Taylor & Francis.

Stockwin, A. (2022). *The failure of political opposition in Japan*. Taylor & Francis.